حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها

إيهاب أحمد محمد إسماعيل *

المستخلص

يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها من خلال تأصيل المفهوم وبعض الإسهامات النظرية التي يمكن التوصل من خلالها إلى عدة استخلاصات تسهم في فهم قضية الثقة ووضعها في إطار يمكن الإفادة منه إمبريقيًا ومنهجيًا، وذلك فيما يلي :

عكف الباحث – في ضوء ما تقدم – على تحديد مفهوم الثقة وكيفية استثمارها، سواءً على المستوى الشخصي الذي يمثل الخطوة الأولى لانعقاد التواصل مع الآخرين، مرورًا بالمستوى الاجتماعي الأوسع نطاقا.

فهناك شكلين أساسيين لعلاقات الثقة في أي مجتمع؛ هما الثقة التقليدية والثقة الحديثة، أما التقليدية فمنبعها المجتمع التقليدي القائم على الثقة فيمن نعرف فقط كـ (الأسرة – الأقارب – الأصدقاء– الجيران) وتقوم في نفس الوقت على الحذر في معاملة الغرباء المختلفين أو معاملتهم بإستراتيجية المعاملة بالمثل. وأما الحديثة فتعمل على كسر الحواجز بين الأشخاص المختلفين داخل إطار قانوني غير حكومي يفتح المجال أمام الجميع للتعامل وفقًا لمبادئ تنهض أساسًا على الثقة المتبادلة، بين أناس مختلفين ثقافيًا عرقيًا ودينيًا، كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

كما تمثل الثقة إحدى الركائز التي تجمع بين الناس في كافة التعاملات التي تحدث بينهم، إلا إنه مع تطور المجتمع وتعقده وكثرة مخاطره أصبحت الثقة في حالة متردية، لأن غالبية العلاقات التي تجمع بين الناس أصبحت علاقات مصالح مادية بحته لذا أضحت الثقة عاملاً حيويًا لاستمرارية هذا المجتمع واستقامة العلاقات داخله.

تشير الإسهامات النظرية السابقة في مجملها إلى أهمية تكوين الجماعات المتميزة عن الأسرة، دون تدخل حكومي سافر يفقد هذه الجماعات مدنيتها، كما أن المجتمعات تقسم حسب أشكال الثقة السائدة، فعندما تنعدم الثقة بين الأفراد وقرنائهم الأفراد (النطاقات الصغيرة للثقة)، وبين الأفراد ومؤسسات الدولة فتلك هي المجتمعات منعدمة الثقة. أما عندما تسود العصبية القبلية وتتحكم العائلة في كافة العلاقات الفردية والجماعية ويتوقف مستوى الثقة وشكلها على حسب رؤية العائلة أو القبيلة (الشبكات التقليدية للثقة) فهذه هي المجتمعات الأبوية "العائلية"، ويسود هذا الشكل في غالبية قطاعات صعيد مصر وما يتصف به من طابع قبلي عائلي. أما عندما يتواصل الأفراد ويسعون إلى ذلك وتنتشر المؤسسات التطوعية التي تتجاوز حدود العائلة والأسرة، تنشأ الثقة وتتشكل في أوسع نطاقاتها (الشبكات الحديثة للثقة) وتلك هي سمات المجتمعات ذات الثقة العالية.

كما ترتبط الثقة السياسية بطبيعة الثقافة السياسية ومستوى الثقة في مؤسسات الدولة، وتؤدي الدور المحفز في بناء شرعية النظام والدولة، والوظيفة الرئيسة للثقة السياسية هي تقريب وتجسير الفجوة الواقعة بين الحاكم والمحكوم، وتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

تمهيد

تحتل الثقة أهمية خاصة في العلوم الاجتماعية، وقد حظت باهتمام في العديد من الدراسات الجادة، ولاسيما من جانب المهتمين بدراسة رأس المال الاجتماعي كإطار تحليلي، ومن الحقائق الواضحة أن المجتمعات تختلف عادة بشكل كبير في مدى ثقة الأفراد بعضها ببعض. ومن المتفق عليه أن الثقة في المؤسسات الاجتماعية تتفاوت بشكل كبير، فقد أصبح من الواضح أن هذا الارتياب السائد في كثير من الأحيان هو مجرد انعكاس لفقدان الثقة في الآخرين.

وتؤدي الثقة دورًا أساسيًا في الوسط الاجتماعي القائم، بوضع مبادئ وآليات يقوم عليها المجتمع، وتكشف عن الممارسات التي تبرز رصيد ذلك المجتمع من رأس المال الاجتماعي فالثقة لها دور في مواجهة بعض القضايا المجتمعية كتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، والمشاركة المدنية..وغيرها، فقد بدأ الاهتمام بالثقة منذ أن قام "روبرت بوتنام *R. Putnam*"بدراسته حول " صناعة العمل الديمقراطي– تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة" التي تعتبر الدراسة الرائدة ومن أولى الدراسات التي تمت في هذا المجال. وقد تم قياس رأس المال الاجتماعي في تلك الدراسة من خلال المشاركة المدنية، التي تم التعبير عنها بنسبة التصويت على الاستفتاءات، ومستوى الثقة في مؤسسات الدولة وقراءة الجرائد، وعضوية النوادي الرياضية والنقابات(١).

كما أن أصول الثقة ومصادرها ترجع إلى سمات أساسية في الشخصية، تتضمن التفاؤل والإيمان بالتعاون، وثقة الأفراد بقدرتهم على حل اختلافاتهم، وضبط حياتهم التي تؤدي إلى ثقة معممة(٢)، والثقة بذلك تؤثر على سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير، حيث تعمل كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا، والأهداف المطلوب تحقيقها في إطار الشرط الاجتماعي، أي أنها تمثل قيمة اجتماعية تضمن التماسك في الجماعات والأنشطة المدنية المرتكزة على التبادلية(٣). وقد لاقت قضية الثقة إشارات مبكرة ومتميزة كاشفة عن أهميتها لتأسيس حياة جمعية مستقرة، ولعل التعريف البسيط لها يشير إلى أنها العلاقة التي تتجاوز حدود حسابات المصلحة الذاتية الضيقة، وقد أشار " دوركايم " إلى ذلك في عبارة موجزة قائلاً "لا يصبح كل شيء في العقد رهن التعاقدية".

وعلى العكس فإن التدهور في مستويات الثقة، يؤدي إلى المزيد من الارتباط بالعوالم الضيقة (التقليدية) مثل الأسرة، أو العائلة الممتدة، على حساب الثقة الأرحب والأوسع المتمثلة في آليات العمل السياسي جمعاء سواء خلال الشبكات الحديثة أو ثقتهم في مؤسسات الدولة. ففي ظل غياب الثقة التي تشمل كافة أرجاء حياة المواطنين، وبشكلٍ خاص ثقتهم المتبادلة في بعضهم البعض وثقتهم في حكومتهم وثقة حكومتهم فيهم، يصبح أي حديث عن التطور أو التنمية أو الديمقراطية مجرد كلام يعمق من ضعف الثقة على كافة المستويات، ويؤدي إلى المزيد من الأزمات على كافة المستويات المجتمعية.

أولاً : إشكالية المفهوم

في البداية يشير المعنى اللُغوي للثقة إلى ؛ إن أصل كلمة ثقة هو الفعل (وثق) وثِقَ بـ/ وثِقَ في/ وثِقَ من يَثِق. والأمر؛ ثِقْ، ثِقَةً، ومَوْثِقًا ووُثُوقًا، ووَثَاقةً ، فهو واثقٌ به، وهي واثقةٌ والمفعول موثوقٌ به، وهي موثوقٌ بها، وهم موثوقٌ بهم. وثِق بالشّخص / وثِق في الشّخص تعني: ائتمنه، صدّقه، وضع ثِقتَه به. وثِق بنفسه: كان عنده اعتماد واتّكال. أنا واثق أي: متأكّد. والجَدِيرٌ بِالثِّقَةِ هو : مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَيُؤْتَمَنُ بِهِ. ومَن يُعتمد عليه في الأقوال والأفعال. عدم الثّقة / انعدام الثّقة: ارتياب وشكٌّ وسوء ظنٍّ.

ويمكن تناول الثقة خلال عدة مستويات تتحدد على أثرها نوعية العلاقات ونمطها بين الأفراد والمؤسسات، سواء على المستوى الفردي أو الشخصي، أو كونها تمثل نمطًا للحياة أو سمة لمجتمع ما، وذلك في مستوياتٍ أربعة هي:

- **المستوى الفردي:** يتم التعامل مع الثقة باعتبارها سمة شخصية، فالتوقع العام نحو الآخرين يعتمد على الخبرة والتجربة المتراكمة للفرد. ويتلخص هذا المستوى في عبارة "أنا أثق" وقد تم انتقاد هذا المستوى بسبب عدم أخذ السياق الاجتماعي في الاعتبار، فالسمة النفسية لا تعبر حقيقةً عن الثقة، ولكنها تعبر عن نزعة الفرد نحو الثقة، والتي سوف تؤثر على قراراته في توسيع ثقته في مواقف معينة.
- **المستوى الشخصي:** يتم التعامل مع الثقة باعتبارها رابطة اجتماعية موجهة من فاعل نحو آخر، ويعبر عنها بعبارة "أنا أثق فيك". ويعتبر هذا المستوى هو الأكثر شيوعًا، حيث إنه يتعامل مع الثقة باعتبارها رابطة اجتماعية بين الشخص الذي يقدم الثقة والشخص الموثوق فيه، وتعرف هذه العلاقة من حيث اتجاه الفرد نحو الموثوق فيه ؛ مثل الإيمان بقدرة الموثوق فيه، أو نيته الحسنة، أو سلوكه الأخلاقي في الأعمال المستقبلية.
- **مستوى العلاقة الاجتماعية:** يتم التعامل مع الثقة كنتيجة للعلاقات التبادلية، ويتم التعبير عنها بعبارة "أنا وأنت نثق في بعضنا البعض". ولا نتعامل مع الثقة كسلوك موجه من أحد الأفراد نحو الآخر، ولكن كنتيجة للعلاقة ككل، وتوصف الثقة كعنصر اجتماعي مطلوب لتدعيم التفاعل في غياب توقعات الدور، أو باعتبارها ممارسة تنبثق من العلاقة بمرور الوقت.
- **المستوى المجتمعي:** يتعامل مع الثقة كسمة للمجتمع ككل، ويتم التعبير عنه بعبارة " كلنا نثق". ويؤكد هذا المنظور على أهمية وظيفتها للمجتمع ككل، وبالتالي يركز هذا المستوى على وظيفة الثقة، ودورها في تمكين الأفراد من التغلب على تعقيدات المجتمع، وقد تم وصف هذا النوع كثقة في النظام(٤).

كما تنطلق الثقة من النية على قبول الآخر، استنادًا إلى التوقعات الإيجابية من سلوكه، أي توقع النوايا الحسنة المبنية على معرفة المرء بشخص آخر(٥)، ويختلف شكل الثقة باختلاف مجال دراستها فهناك ثقة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، دينية، إدارية....إلخ) إلا أن التركيز هنا ينصب على نوعين من الثقة هما؛ الثقة الاجتماعية (التقليدية، الحديثة)، والثقة السياسية التي لها علاقة وثيقة الصلة بالثقة الاجتماعية، وذلك فيما يلي:

(أ) الثقة الاجتماعية Social Trust

أدرك علماء الأنثروبولوجيا أن الثقافات تختلف اختلافًا كبيرًا بشأن مسألة الثقة، ففي بعض المجتمعات – ليس فقط المجتمعات البدائية بل أيضًا تلك المتقدمة الحديثة – تتوفر مستويات عالية من الثقة داخل الثقافات الفرعية أي الجماعات الاجتماعية المنطوية على نفسها (الشبكات التقليدية للثقة)، ولكن انعدام الثقة يظهر بشدة تجاه الجماعات الأخرى، حيث تتوفر مستويات عالية من الشك العميق(٦). فعندما تناول "جون إلستر *J.Elster* " مفهوم الثقة أشار إلى أن الحياة اليومية قد تكون مستحيلة إذا لم تثق في أن الآخرين سوف يقومون بعمل ما يقولون، إنهم سوف يقومون به أو على الأقل يقومون به إلى حدٍ ما.

وغياب الثقة يأخذ شكلاً من اثنين ؛ الأول **الامتناع** ويقصد به امتناع الشخص عن التفاعل مع الآخر لشعوره بعدم وفائه – الآخر – بالالتزامات. الثاني **الدخول** ويقصد به دخول الشخص في علاقة تفاعل مع الآخر ولكن بشيء من الحذر الشديد والمراقبة الشديدة

لسلوكه. وبالتالي إن الثقة تعني ؛ نتاج لقرارين ناجحين متعاقبين هما تقرير الدخول في تعامل ما مع الآخرين، أما القرار الثاني فهو التوقف عن مراقبة سلوك الطرف الآخر[٧]. ويشير " ل.هوسمر *L.Hosmer*" أن الثقة الاجتماعية تعني توقعًا متفائلاً من جانب الأفراد حول نتائج حدث ما، وواجبًا أخلاقيًا ضروريًا لإقامة علاقات اجتماعية مستقرة حيوية للحفاظ على التعاون داخل المجتمع، وأنه ليس هناك متغير يؤثر على السلوك بين الأفراد والجماعات كما يفعل متغير الثقة[٨] ووفقًا لتعبير "ليندساي *J.Lindsay* " أن الثقة أحدى العناصر الأساسية للعلاقات الإنسانية ومطلب رئيس للنجاح والتطور[٩].

كما أشار " فرانسيس فوكوياما *F.Fukuyama* " أن الثقة الاجتماعية هي ما يتوقعه الأعضاء من أعضاء آخرين ضمن جماعة ذات سلوك منتظم ومستقيم وتعاوني يرتكز على أعراف مشتركة. وقد تتمثل هذه الأعراف في مسائل ذات قيم عميقة؛ مثل العدالة والإيمان، لكنها تشتمل أيضا على الأعراف العلمانية؛ مثل المقاييس والقوانين المهنية للسلوك، أي إننا نثق في ألا يتعمد الطبيب إيذاءنا، لأننا نتوقع منه الالتزام بشرف المهنة ومعايير مهنة الطب[١٠]. وقد عرفها " ك. كوك *K.Cook* " بأنها شكل أساسي لإنتاج النظام الاجتماعي في المجتمع، يعزز علاقات التعاون والمشاركة ويقلل من الحاجة إلى رصد وفرض عقوبات، حيث إن الثقة في حاجة دائمة إلى إنتاج العديد من أشكال المشاركة بمختلف صورها[١١].

وتعرف الثقة الاجتماعية عند " إيرل وسفيتكوفيتش" بأنها تلك الروابط التي تجمع الكل معًا، وتعني أن تفعل ما تقول وأن تتوقع ذلك من الآخرين[١٢]، ويعرفها "كولين *P.H Collin*" بأنها الاعتقاد بأن شخص ما أو جماعة ما سوف يفعل شيئًا ما، قد وعد به أو ما هو متوقع منه فعله[١٣].

أما "روبرت بوتنام *R. Putnam* " فنظر إلى الثقة باعتبارها إحدى الموارد المعنوية التي يزيد مخزونها – بدلاً من أن ينقص – عن طريق الاستخدام والتي سوف تُستنفذ إن لم تُستَخدَم، وكلما أظهر شخصان مزيدًا من الثقة في بعضهما، زادت الثقة المتبادلة. وعلى العكس فإن عدم الثقة المتأصل من الصعب للغاية إبطاله من خلال الخبرة، لأنه إما أن يمنع الناس من المشاركة في النوع الملائم من التجارب الاجتماعية – وهذا هو الأسوأ – أو يؤدي إلى سلوك يدعّم صلاحية عدم الثقة ذاتها، وما أن تُثبِّت عدم الثقة أقدامها فإنه يصبح من المستحيل معرفة ما إذا كان هناك في الواقع ما يبررها أصلاً، إذ أن لديها القدرة على أن تحقق ذاتها[١٤]. فالثقة عند "بوتنام" تمثل عامل الاطمئنان والضبط الاجتماعيين، واتضح ذلك في قوله في غياب الثقة لا يمكن أن يكون هناك ثقة في العقود وبالتالي لا يصبح للقوانين قوة، والمجتمع في هذا الوضع يختزل في الواقع إلى حالة شبه وحشية، وتصبح السندات والأموال لا تقبل بسهولة، ويصبح المواطن يعطي باليد اليمنى فقط إذا كان سيأخذ باليد اليسرى في الوقت ذاته[١٥].

وقد أشار "م.ليفي و ل.ستوكر" أن هناك ثلاثة جوانب تتحدد ماهية الثقة من خلالها وهي:

- **الثقة نسبية:** وتنطوي على ما يمتلكه الفرد من تقبلٍ للنقد من الآخرين سواءً كانوا أفراد أو جماعات أو مؤسسات، والتي لها القدرة على التأثير عليه سلبًا.
- **الثقة ليست مُطلقة:** حيث تُمنح للأفراد أو المؤسسات بشكل محدد في ظروف معينة، فالمواطنون قد يثقون في الحكومة وما تنفقه أثناء الأزمات الكبرى أو خلال أوقات الحرب، بينما لا يثقون فيها عندما تهدر كثيرًا من الأموال أثناء السلام.

- **الثقة تمثل حكمًا** حيث ترتبط بأفراد، إما أن تثق بهم أو تشك فيهم، بمعنى أشمل هي حضور أو فقدان الثقة في الآخرين، وأحكام الثقة هي التوقعات الناتجة عن أساليب العمل، وفقدان الثقة ربما يوحي بالحذر في المعاملات، والتي ربما تؤدي إلى قطع العلاقات، وبشكلٍ عام إن أحكام الثقة تعكس الاعتقاد حول جدارة الثقة لشخص آخر أو جماعة أو مؤسسة (١٦).

وتنقسم الثقة الاجتماعية إلى نوعين من الشبكات هما الشبكات التقليدية والشبكات الحديثة، وكلاهما له خصائصه وطبيعته ويمكن عرضهما فيما يلي:

١- الشبكات التقليدية للثقة:

تنشأ شبكات الثقة التقليدية من خلال علاقات اجتماعية تمتلك خصائص متشابهة بين أعضائها مثل الجماعات العائلية التي تضم الأقارب، وحتى التشابه في الخصائص الجغرافية مثل العلاقات بين الجيران والأصدقاء(١٧). كما أنها تُنتج شكلاً من أشكال رأس المال الاجتماعي يعرف بـ " رأس المال الاجتماعي الجامع Bonding Social Capital "حيث إن كلمة "الجامع Bonding" تعني تلك الحالة من اللحمة والتماسك والاندماج في مواجهة الأغيار؛ أي الآخرين المختلفين، ويقصد بهذا النمط؛ المنظمات الاجتماعية التي تقوم عضويتها على أشخاص ينتمون إلى نفس اللون أو الجنس أو النسب أو الدين أو العرق، وتستخدم بوصفها شبكة أمان اجتماعي.

والروابط الاجتماعية الجامعة شديدة الاندماج، تقوم على هويات استبعادية، والتزامات متبادلة بين الأفراد الأعضاء، وليس مقبولاً الخروج عليها. وإن هذا النمط من العضوية لا يقوم إلا في مؤسسات تُشعر أعضاءها جميعًا بالتضامن والمساواة في آنٍ واحد، مما يترتب عليه تلقائيًا شعور الأعضاء بالالتزام، ومن الأمثلة على ذلك التكوينات العائلية والقبلية، الجماعات الدينية والجماعات النسوية، الجمعيات الثقافية والعلمية القائمة على التخصص العلمي...الخ(١٨). وهي روابط عرفية تتأسس على هويات القرابة والنسب، وتعزَّز من خلال ثقافة مشتركة، من هنا فهي تجمع قائم على التشابه والهوية المشتركة، وفي نفس الوقت معارض للآخر بشكل عام(١٩). وتتميز أنها موجهة إلى جماعات معينة، تنحصر على هويات مميزة تميل إلى التجانس(٢٠).

يتضح مما سبق ؛ أن في هذا النوع من الشبكات تضيق دائرة الثقة ولكن تتركز وتقوى مستوياتها بشكل واضح، نظرًا لأنها توفر نوعًا من التضامن والانسجام والشعور بالتضامن المبني على أيديولوجية مميزة، تتسم باحتوائها على أعضاء بعينهم واستبعادها لآخرين. فالمواطن يعايش هذه الشبكات ويتأثر بها من خلال العلاقات الأسرية والعائلية التي تتحكم بشكل كبير في سلوكه السياسي.

٢- الشبكات الحديثة للثقة:

تمثل هذه الشبكات الساحات الأساسية لتوليد ونقل الثقة لأنها تحتوي على أناس يختلفون في هوياتهم، وتتمثل في مؤسسات الخدمات العامة والجمعيات الخيرية، فهي تعمل على بناء جسر من الثقة بين أولئك الذين لا يمتلكون وسائل للاتصال مع الآخرين(٢١). كما تعتبر شبكات الثقة الحديثة هي العامل الرئيس لتشكيل " رأس المال الاجتماعي العابر Bridging Social Capital". وتعني كلمة " العابر Bridging" حالة من التلاقي والتفاعل والتمازج بين أفراد، وجماعات تنتمي إلى ثقافات، وأعراق، وأديان، وألوان، ومذاهب متنوعة.

ويتسم هذا النمط بعضوية مفتوحة واحترام لتعدد المشارب الثقافية والخلفيات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية لأعضائه(٢٢). وتوجد هذه الأنماط من العلاقات على نطاق واسع في المجتمع، وتتسم بشمولها العديد من الخدمات لكثير من الطوائف الثقافية، فبعضها يشتمل على الفقراء فقط – باختلاف انتماءاتهم – واستبعاد الآخرين. ومع نجاح ذلك النمط من العلاقات يمكن في نهاية المطاف كسر حاجز التمييز بشتى أشكاله(٢٣). وقد أطلق "ساندرلاند *D.Sunderland*" على هذا النوع من العلاقات "الشبكات الرسمية للثقة Formal Networks of Trust " وهي شبكات تسعى للتنمية عن طريق غرس المزيد من الثقة بكفاءة أكبر من خلال ضمان تفاعل منتظم، وهي تحتوي على عضويات أكبر حجمًا وأكثر تنوعًا. وتتمثل في الجمعيات التطوعية تلك الجمعيات المكرسة للدين والعبادة، والجمعيات الثقافية والعلمية والتجارية والجماعات السياسية والجمعيات الخيرية وغيرها، وتكمن أهميتها في أنها تضع خططًا لحل المشكلات على المدى البعيد، وعلى سبيل المثال خطط مكافحة الأزمات الاقتصادية ومكافحة الجريمة وأعمال الشغب والأوبئة...وغيرها(٢٤).

كما يتسم هذا النمط من العلاقات بأنه يتوجه إلى خارج الجماعة المحدودة ويسعى لعمل مجموعة من الجسور بين الطبقات المختلفة كما في منظمات المجتمع المدني(٢٥). ويرى كل من "جروتارت وفان باستِلار *Grootaert & Van Bastelaer*" أن تلك العلاقات تؤدي إلى تعزيز الروابط بين جماعة ما وغيرها من المنظمات، حيث تشكل هذه العلاقات الخارجية عنصرًا حاسمًا في تقوية هذا النمط من العلاقات وتوفر رصيدًا من الثقة يعزز التبادل الثقافي، ومن الأمثلة على ذلك؛ المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تطالب بالحقوق المدنية، والهيئات المعنية بالحوار بين الثقافات، والجمعيات التي تقوم على خدمة الشباب أو منظمات حقوق الإنسان وغيرها(٢٦).

يتضح مما سبق أن في هذا النوع من الشبكات تتسع دائرة الثقة لتشتمل على مزيج من الأيديولوجيات، التي تخلق نوعًا من الانفتاح وحرية تبادل المعلومات، حيث تقوم على تعدد المشارب الثقافية ولا تنطوي على سياسات استبعادية، فالمشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية وغيرها تمثل الشبكات الحديثة للثقة عند شرائح اجتماعية متعددة، وقوة المشاركة فيها تعبر عن مستوى الثقة لدى هذه الشرائح.

وبالتالي إن الثقة الاجتماعية هي " توقع متفائل واطمئنان نحو كفاءة وإخلاص الآخرين، وينشأ هذا التوقع وفقًا للخبرات المتراكمة خلال العلاقات الاجتماعية، وتعطي التزامات اجتماعية متبادلة مما يضفي على الحياة الاجتماعية طابع التعاون والتضامن وتصبح أكثر تماسكًا ".

(ب) الثقة السياسية Political Trust

تمثل الثقة السياسية جزءًا جوهريًا من برامج البحث في العلوم الاجتماعية وبالأخص علم الاجتماع السياسي، وقد أجمع العديد من العلماء في الكثير من الأدبيات علي أهمية بناء الثقة السياسية. وفي هذا الإطار أشارت الأمم المتحدة في مؤتمرها حول "بناء الثقة في الحكومة" في فيينا عام ٢٠٠٦م إلي أن الثقة السياسية تشير إلي وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلي القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضا إلي توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموع المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين.

والثقة السياسية على حد تعبير" لـــيانجيانج لي *Lianjiang Li*" هي اعتقاد المـــواطنين بأن الحكومة والنظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، والمواطنون الذين يثقون في الحكومة أكثر عرضة للامتثال للقوانين ومتابعة التصريحات الحكومية(٢٧). وهي كذلك تعنـــي الدرجة التي يتوقع من خلالها المواطنون أن تتفـــق مخرجـــات الحكومـــة – مـــن قـــرارات وسياسيات – مع رغباتهم. وبمعنى آخر تعني الثقة السياسية حكم المواطنين بأن النظام الحـــاكم والقادة السياسيين يستجيبون لمطالبهم، وسوف يفعلون ما هو صواب حتى فـــي ظـــل غيـــاب الرقابة الصارمة عليهم(٢٨). كما أكد "نيكلاس لومان *N.Luhmann* " أن الثقة السياسية تمثـــل بعدًا مهمًا من أبعاد الثقافة المدنية خاصة فيما يخص الجوانب السياســـية، وإن وجـــود الثقـــة السياسية شرط لا غنى عنه في أي نظام سياسي، لأن الشعور بالثقة يمثل جزءًا أساســـيًا فـــي تشكيل الثقافة السياسية الديمقراطية(٢٩). ولبناء الثقة السياســـية يجـــب أن تكـــون المبـــادرات محسوسة وظاهرة، لكي تثير التأمل من جانب الطرف الآخر، وعلى من يستخدمها أن يحـــاول توضيح السبب الجيد والوجيه للرغبة في تغيير العلاقات، والنظر إلى تلك المبادرات بوصـــفها خطوة جيدة(٣٠).

والثقة السياسية لها مظاهر سلوكية واضحة، وهي أنها تزيد من التزام المـــواطنين بمتطلبات وتعليمات الحكومة مثل دفع الضرائب، والالتزام من قبل المواطن بضبط النفس تجاه المشكلات الاجتماعية المحلية مثل؛ انقطاع التيـــار الكهربـــائي، أو انقطـــاع المـــاء، وتساعد على دعم المواطنين لسياسات الحكومة(٣١).

ويذهب "عبد الغفار القصبي" إلى وجود عاملين لوجود الثقة السياسية، العامل ***الأول*** تكرار السلوك الملاحظ والمباشر للأعمال التي تزيد من معدل الثقـــة السياســـية. العامـــل ***الثـــاني*** القوة الإلزامية من خلال لجوء النظم الحاكمة إلى محاولات زيادة معدلات الثقة من خلال الإطار القومي، ومن خلال مفاهيم كأبوية الزعيم للأمة أو الدولـــة(٣٢)، أو أنـــه رب العائلة الكبرى المتمثلة في الدولة، ووفقًا لتعبير "أندريا *Andrea B.R*" أن العائلـــة تحتـــل مكانة خاصة لدى المصريين، وذلك منذ الماضي كما في العصر الفرعوني، وحتى العصر الحديث، فنجد أن حاكم الدولة يفخر دائمًا بأنه كبير "رب" العائلة المصرية، تلك المؤسســـة التي يجعلها المصريون تسمو فوق العديد من الاحتياجات البيولوجية(٣٣)، فاســـتخدام هـــذه الأساليب يُشعر المواطن بالانتماء مادامت الأفعال موافقة لذلك، أما إذا اختلف الفعل عـــن القول وتنشأ حالة انعدام الثقة التي تتحول لأزمة ثقة بين المواطنين وقادتهم.

مما سبق يمكن القول إن الثقة السياسية هي " توقع متفاءل واطمئنان نحو كفـــاءة وإخلاص المؤسسات السياسية والنظام السياسي، وينشأ هذا التوقع وفقًا للخبرات المتراكمة خلال العلاقات السياسية بين المواطن والنظـــام السياسي بمختلف مؤسساته، مما يعطـــي التزامـــات متبادلـــة تمنح الحياة السياسية طابع الاســـتقرار السياســـي وتكـــافؤ الفـــرص السياسية ".

وبعد التأصيل السابق لمفهوم الثقة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياســـية، يمكـــن عرض مفهوم **الثقة** باعتبارها " الاطمئنان للسلوك المتوقع من الآخر(شخص – مؤسســـة) والإيمان بكفاءته وإخلاصه، كنتيجة للخبرات المتراكمة من خلال العلاقات المباشرة مـــع الآخر أو الآراء المتأصلة حوله(السمعة والإرث)، فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلـــة بين الطرفين وتضفي على المجتمع طابع التماسك والاستقرار وتكافؤ الفرص ".

إلا أن فشل أو انهيار الثقة من الممكن أن يتم تداركه إذا كان يمثـــل الحـــد الأقصـــى لإمكانات الشخص الموثوق به – ضعف القدرة – وليس تدني في الأمانة والصدق، وتتجلى

أزمة الثقة خلال شكلين رئيسين هما :

- ضعف الثقة : وهو تردي مستويات الثقة وعدم ثباتها، حيث تتوفر حينًا ولا تتوفر حينًا آخرًا.
- فقدان الثقة : وهي حالة عدم توفر الحد الأدنى من الاطمئنان لتصرفات وأفعال الآخرين، بل بالعكس تتوفر أقصى درجات انعدامه، فمهما كانت الوعود تنم عن إيجابية لا تتوفر ثقة في تنفيذها، وأحيانًا يصل الحد لأقصى درجات الأزمة وهو الارتياب من الآخرين وتوقع معاداتهم.

ثانيًا : اتجاهات التنظير في دراسة الثقة

(أ) الثقة في النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية:

حينما تأسس علم الاجتماع الكلاسيكي وردت في أعمال رواده الأوائل العديد من الأفكار والرؤى والتصورات، التي تشير إلى ما يرمي إليه مفهوم الثقة في الوقت الحالي، كالمشاركة والاندماج مع الآخرين وما يترتب عليها من مردود إيجابي على الفرد والمجتمع. وذلك ما اتضح في أفكار **ابن خلدون** و" كارل ماركس " الذي أشار إلى العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا داخل عمليات الإنتاج(٣٤).

وتبين ذلك خلال أفكار **ابن خلدون** عندما تحدث عن فكرة العصبية والقرابة، حيث يرى أن أهل البدو يظهرون روابط قرابية وطيدة، وهم أكثر التحامًا بالعصبية من سكان الحضر. وتعنى العصبية عند **ابن خلدون** شكلاً من أشكال الالتحام القائم على النسب، الذي يحمى ذوى القربى، فلا يعتدي أحد منهم على الآخر، بل ينجِد كل منهم الآخر في وقت الشدة. ومن مظاهر العصبية " النعرة على ذوى القربى، وأهل الأرحام " والتي تؤدى بدورها إلى الولاء والتحالف. وتظهر العصبية بهذا المعنى في المجتمعات البدوية ، وتكون أشد وضوحًا بين الفقراء من البدو، حيث تفرض عليهم طبيعة الحياة المعيشية الجدبة هذا الالتحام الشديد بالنسب. وتظهر داخل الحياة البدوية أشكالُ من العصبية، أو الالتحام بالنسب، تبدأ من الالتحام بالنسب العام " العصبية العامة" وتنتهي بالالتحام بالأنساب الخاصة، بحيث تكون العصبية الخاصة أشد التحامًا من العصبية العامة(٣٥). وبعد رصد **ابن خلدون** لفكرة العصبية، يتضح للباحث أنها تقترب من الثقة حيث إن العصبية عنده قائمة على العلاقات القرابية وشبكات العلاقات الاجتماعية، والتي تتشكل على أثرها مستويات الثقة ونوعية الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطنون.

واتضح ذلك أيضًا في كتابات " دوركايم " التي انصبت حول فكرة التضامن وأن القيم والاعتبارات الأخلاقية تأتي قبل العلاقات القانونية. كما أن حياة الجماعة تشكل عائقًا أمام التفتيت، حيث فرّق بين نوعين من التضامن هما ؛ التضامن الآلي الذي ينشأ حول العصبيات والقبليات والنظم العائلية. والتضامن العضوي الذي يرتكز على ما هو مشترك بين الأفراد التي يشكلونها بإرادتهم الحرة، رغم الاختلاف بينهم في الثقافة(٣٦)، وذلك يمثل نقطة محورية في تناول الثقة في الدراسة الحالية بشقيها التقليدي والحديث.

ومن هذه الإسهامات – أيضًا – ما قدمه "جورج زيمل *G. Simmel*" حيث أشار إلى أن الثقة هي أهم مكونات المجتمع الإنساني وإن افتقادها فيما بين الأشخاص وبعضهم البعض فإنما يفقد المجتمع تكامله، فالمجتمعات الإنسانية تعتمد وظيفيًا على عدد وافر من التعهدات والعقود والترتيبات التي لا يستطيع الشخص بمفرده أن ينجزها، كما أشار إلى

أهمية قيم الإخلاص والوفاء كأحد المؤشرات للمحافظة على العلاقة بالآخر(٣٧). فهو يرى أن الحياة الاجتماعية حركة لا تتوقف العلاقات بين الأفراد من خلالها عن تعديل بعضها البعض. وهذه العلاقات؛ على شاكلة الجسر الذي يربط والباب الذي يفصل. وقدم تصورًا رئيسًا حول الفعل المتبادل، وببساطة هو يعني بالفعل المتبادل؛ التأثير الذي يمارسه كل فرد على الآخر(٣٨).

درس " زيمل " العديد من أشكال العلاقات الاجتماعية من وجهة نظر المعرفة المتبادلة، والثقة كشكل للتفاعل تصبح ذات أهمية متزايدة حيث يرى "زيمل" أن الثقة مرحلة متوسطة بين معرفة الشخص والجهل به. ففي المجتمعات غالبًا ما يعرف الناس الكثير جدًا عمّن يتعاملون معهم، لكن في العالم الحديث لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف الكثير عن معظم الناس الذين نتعامل معهم، لذلك فإن الطلاب لا يعرفون الكثير عن أساتذتهم – والعكس كذلك – لكن يجب أن يكون عندهم الثقة في أن أساتذتهم يأتون في المواعيد المحددة ويتحدثون عن القضايا التي يجب مناقشتها(٣٩).

وبذلك نجد أن " زيمل " أكد على أهمية الثقة باعتبارها العنصر الرئيس للعلاقات داخل المجتمع، فهي التي تحدد أشكال التفاعل عند المواطنين أنفسهم والثقة المتواجدة لديهم باعتبارها تمثل حلقات الوصل بينهم وبين قطاعات المجتمع المختلفة التي لولاها يفقد المجتمع تكامله ويبقى كلٌ في مكانه ولم تعد المشاركة ذات أهمية لديه لفقدانه الثقة في آليات المشاركة ومخرجاتها.

كما اهتم مفكرون كُثُر بالثقة في التراث الاجتماعي، باعتبارها عاملاً أساسيًا لاستقرار المجتمعات وتطورها، وقد وضعوا العديد من النتائج الأساسية في هذا الخصوص أهمها:-

- الثقة في الأفراد والمؤسسات في حالة تداخل؛ فقد يؤدي عدم الثقة في أحدهما إلى انعكاسات سلبية لدى الآخرين.
- في حالة غياب الثواب والعقاب؛ فإن عدم الامتثال للاتفاقات والتعهدات سيكون شائعًا. والتهديد

بالعقاب على السلوك الخاطئ؛ يجب أن يصدر عن جهة مؤسسية تتمتع بمصداقية.

- ترتبط الثقة إلى حدٍ كبير بالسمعة؛ حيث تنشأ السمعة نتيجة ملاحظة تواتر سلوك معين على مدى زمني، وتعد السمعة مثل الثقة بمثابة مورد، يستثمر فيه الناس.
- تعتمد الثقة في جزء كبير منها على الجانب المرئي في العلاقات المؤسسية، وكذا العلاقات بين الأفراد؛ يسهم ذلك في تقليل المظاهر الانتهازية للسلوك خاصة في مجالات مثل القروض الصغيرة، حيث يراقب المقترضون سلوك بعضهم بعضًا وقد أطلق الباحثون على ذلك مراقبة الأقران أو الزملاء(٤٠).

وترتبط الثقة ارتباطًا وثيقًا بالمشاركة السياسية حيث تشير " ليزا نيلسون *L. Neilson*" أن الأفراد الذين لديهم مستويات عالية من الثقة بمختلف أشكالها تكون لديهم قابلية للمشاركة السياسية أكثر من غيرهم، وذلك يرد إلى سببين أساسيين:

الأول: الثقة في مصادر المعلومات المتمثلة في (الأصدقاء – الهيئات الحكومية – المؤسسات) تزيد من قابلية المشاركة بناءً على معلومات مصدرها الممارسات خلال الحياة اليومية والخبرات السابقة.

الثاني: يكون لديهم قناعة بأن الآخرين سوف يبادلونهم نفس السلوك المسئول اجتماعيًا، مما يوفر الاعتقاد بفاعلية أفعالهم، أي أنهم يتأثرون بتوقع ما سوف يقوم به الآخرون(٤١).

(ب) إسهامات بعض الرواد المعاصرين :

يمكن استعراض أهم إسهامات بعض الرواد المعاصرين التي تناولت الثقة وأهم المتغيرات المرتبطة بها، على النحو التالي :-

١- أنتوني جيدنز *Anthony Giddens*

إن ذروة إشكالية الثقة في نظر "جيدنز *Giddens*" تتصل بتحديث المجتمع والمشكلات المتصلة به، وبالرغم من أن تحديث المؤسسات وعمليات العولمة قد عززتا إمكانات الأفراد في إنجاز حياة آمنة، إلا أن هذه الظواهر امتلكت في ذات الوقت تقلبات في جانب آخر. ويؤكد على أن المناقشة حول الثقة يجب أن تعي حقيقة أن الحياة اليومية للأفراد قد أصبحت أكثر تعقيدًا، كما زادت مخاطرها، بالإضافة إلى مخاطر الاتصالات والأحداث غير المتوقعة والعلاقات المتغيرة بين الزمان والمكان والتي أصبحت تتسم باللاتحدد(٤٢)، لذا نظر "جيدنز" إلى الثقة باعتبارها نوع من الإيمان الذي يمثل أحد أهم وسائل الحد من التعقيد، مؤكدًا أن الأعضاء داخل المجتمع بحاجة دائمة إلى تطوير الثقة على كافة المستويات لمواجهة هذا الكم من التعقيد والمخاطر(٤٣).

نظر "جيدنز" إلى الثقة الاجتماعية بأنها لا تعني مجرد الاعتماد على شخص ما أو نظام ما، وأيضًا تختلف عن الثقة التي تحكمها الضمانات والمسوغات. وقد صاغ عدة عناصر متداخلة كسلسلة من بضع نقاط تتضمن تعريفًا للثقة وأيضًا توضح مجموعة من الملاحظات ذات الصلة، وهي:

- لا تحمل الثقة معنى الإيمان بمصداقية شخص أو نظام. ولكنها ما يستمد أو ينبع من هذا الإيمان، والثقة هي تلك العلاقة بين الإيمان والثقة وهذا ما يميزها عن المعرفة الاستقرائية المحدودة، حيث إن الثقة تعتمد على نوع من اكتمال الظروف التي تحقق الثقة.
- يمكن الوصول إلى تعريف الثقة بأنها المصداقية في شخص أو نظام، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من الأحداث والمخرجات، وبذلك فهي تُظهر نوعًا من الإيمان والحب للآخر(٤٤).
- تظهر الثقة من منظور الحداثة خلال سياقين؛ ***الأول*** الوعي العام بالنشاط الإنساني وما يتضمنه من تأثير التكنولوجيا على العالم المادي الذي يصنعه المجتمع. ***الثاني*** الزيادة المطردة في النشاط البشري الناجمة عن الطابع الدينامي للمؤسسات الاجتماعية الحديثة، وهنا يحل مفهوم المخاطرة محل مفهوم الصدفة، ففي أوقات ما قبل الحداثة كان المواطنون لا يميزون بين الخطر والمخاطرة.
- يرتبط مفهوما الخطر والمخاطرة ارتباطًا وثيقًا لكنهما لا يحملان نفس المعنى، فالشخص الذي يقوم بالمخاطرة في عمل ما فإنه يتوقع الخطر، فالخطر هو تهديد النتائج المرجوة، وأي شخص يقوم بمخاطرة محسوبة فإنه يكون على وعي بالتهديدات التي يمكن أن يجلبها مسار عمل معين. إلا أنه من الواجب على الأشخاص حيال دخولهم في الحالات التي تحمل نوعًا من المخاطرة أن يكونوا على درجة من الوعي بخطورة ما يفعلون.
- تتشابك المخاطر والثقة، فالثقة بطبيعتها هي حافز لتقليل وتحجيم الأخطار التي تخضع لها أنواع معينة من النشاط، وتصبح المهارة والخبرة من العوامل التي تتحكم في المخاطر حينما توضع المخاطر في الحسبان. وفي جميع أنماط الثقة تقع المخاطر ضمن المعرفة الاستقرائية الضعيفة القائمة على نوع من التوازن بين الثقة وتقدير المخاطر، أما

ما ينظر إليه باعتباره الحد الأدنى من المخاطرة أو تحجيم الخطر فإنه يظهر في سياقات مختلفة يطلق عليه الوسطية في الاحتفاظ بالثقة(٤٥).

وبالتالي إن " جيدنز " قد انشغل كثيرًا بالبيئة التي تنشأ فيها الثقة وربطها بالمشاركة المجتمعية، حيث اتضح ذلك في تأكيده على أن المشاركة تتطلب استعادة الثقة العامة كما تتطلب إطارًا جديدًا لمعتقدات المشاركة (ثقافة المشاركة). فالحياة الحديثة وما تحمله من تعقيد تتطلب نوعًا من التفاعل القائم على أسس تبادلية وثقة متبادلة لما لها من دور في تشكيل رأس المال الاجتماعي.

كما أن للثقة – وفقًا لـ "جيدنز " – ظروف ومناخ تنشأ وتتشكل في إطاره أهمها المصداقية والاستعداد للمجازفة أو المخاطرة، فالشيء الأكثر أهمية هو تأكيده على أن الثقة تقلل من حدوث الأخطار، فالمواطن إذا كان لديه وعي بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها يكون أكثر تقبلاً لنتائجها، ويزيد هذا الرضا كلما كان لديهم حافز للمخاطرة. ويتضح دور المشاركة المجتمعية حينما تؤدي دور المحفز للثقة، فعندما يكون المواطن مفتقدًا للثقة، خائفًا من المخاطرة، ويجد معه مَن يثق بنفسه وصاحب مبادرة يستطيع أن يلوذ به ويكون عونًا له في أخذه بعيدًا عن العزلة واللامبالاة وكافة أبعاد الاغتراب.

٢- فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama*

ينظر " فوكوياما *Fukuyama* " إلى الثقة باعتبارها الأمانة والتعاون والتقاليد المشتركة والالتزام المهني، وهي تظهر علي المستوى الصغير في الأسرة، وعلى المستوى الكبير في الأمة. في حين أن المنفعة الذاتية، والتعاقد القانوني تصلح أسسًا للترابط، فإن التنظيم الفعال يعتمد علي الأخلاق المشتركة. ومجتمعات الثقة العالية لا تحتاج إلى عقود ولوائح قانونية لتنظيم العلاقات بها، لأن الأخلاق تعطي أعضاءها أسسًا للثقة المتبادلة، فيكون أداء الأعمال بها أقل تكلفة عنها في مجتمعات لا تتوافر بها الثقة، حيث يحتاج الجهاز التشريعي إلى إصدار قوانين كثيرة، وتؤدي كثرة القوانين إلى الالتزام الإجباري وبطء سير العمل وارتفاع التكاليف.

وثمة مصطلح استخدمه " فوكوياما " على نطاق واسع خلال تناوله لقضية الثقة؛ وهو القدرة على "الترابط الاجتماعي التلقائي Spontaneous Sociability" الذي يشير إلى تلك السلسلة الواسعة من الجماعات المتوسطة المتميزة عن الأسرة، ففي بعض الأحيان تتعمد بعض الحكومات تشكيلها وغالبًا ما تضطر إلى التدخل لتعزيز روح الجماعة عندما يكون هناك نقص في الترابط الاجتماعي التلقائي، لكن تدخل الدولة يقترن بمخاطر واضحة؛ لأنه يمكن له بمنتهى السهولة أن يقوِّض الجماعات التلقائية التي شكلها المجتمع المدني(٤٦). كما أنه يؤكد على ضرورة أن تقترن الروابط الأسرية والعائلية باكتساب مهارات تعليمية، إذ إنها دون ذلك تصبح نقمة لا نعمة، وتمثل عائقًا أمام التنمية، لأنها ستفرز سلوكًا سلبيًا مثل محاباة الأقارب على حساب الأكفاء، علاوة على أن العائلات المفرطة القوة تؤدي إلى إضعاف الأشكال الأخرى من الترابط الاجتماعي التلقائي بما يحد من التعاون بين الأفراد(٤٧).

كما أنه أشار إلى أن الثقة تنشأ كقاعدة عامة عندما تكون هناك مجموعة من القيم الأخلاقية المشتركة في المجتمع تجعل أفراده يتوقعون سلوكًا نظاميًا وأمنيًا. وإلى حدٍ ما فإن الطابع الخاص لتلك القيم أقل أهمية من حقيقة أنها قيم مشتركة، فكلما كانت قيم النظام الأخلاقي للمجتمع صارمة، وكانت شروط الانتساب أصعب، ازدادت درجة التضامن والثقة المتبادلة بين الأعضاء(٤٨). وصنف "فوكوياما" المجتمعات إلى ثلاثة أنماط:

- **المجتمعات منعدمة الثقة** ؛ بين الأفراد بعضهم بعضًا من ناحية، وبين الأفراد والدولة بمختلف مؤسساتها من ناحية أخرى، كما هو الحال في المجتمع الروسي الذي تنعدم فيه أشكال الثقة المجتمعية.
- **المجتمعات الأبوية** ؛ وهي المجتمعات التي يكون السبيل الوحيد فيها لتكوين العلاقات الاجتماعية هو العائلة وتتحكم القيم التقليدية في علاقة الأفراد مع بعضهم وكذلك علاقاتهم بالآخرين خارج نطاق هذه العائلة.
- **المجتمعات ذات الثقة العالية** ؛ وتتميز هذه المجتمعات بوجود نزعة قوية نحو التواصل مع الآخرين، حيث تنتشر فيها شبكات عديدة من المؤسسات التطوعية والأبنية الاجتماعية التي تتجاوز فيها العلاقات الاجتماعية حيز الأنماط التقليدية(٤٩).

من جانب آخر أكد " فوكوياما" أن من أهم المؤشرات الدالة على تفاقم أزمة الثقة الاجتماعية عمومًا هي ارتفاع معدلات الجريمة والقضايا المدنية على حدٍ سواء. وكلاهما يعكس تراجعًا ويولد درجة أكبر من الشك لدى هؤلاء الذين يثقون عادةً بغيرهم ويكونون هم أنفسهم موضع ثقة(٥٠).

وبالتالي فأن الثقة عند " فوكوياما " تمثل كلمة السر في انتقال المواطن من حال إلى حال على كافة المستويات، فهي المكون الرئيس لرأس المال الاجتماعي التي تسمح بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات وتمثل قوة أساسية في إنشاء مجتمع متماسك سياسيًا واقتصاديًا، فقدرة المجتمع على التعاون والالتزام المهني وتعزيز جوانب الثقة فيما بين أفراده من ناحية، وفيما بينهم وبين الحكومة والنظام بمؤسساته من ناحية أخرى، تعزز الرخاء والازدهار. وعلى العكس فإن غياب الثقة والتضامن يؤدي إلى فقدان فرص التقدم على كافة المستويات.

كما أشار " فوكوياما " إلى أن لثقافة الثقة المكتسبة من مؤسسة الأسرة – الروابط الأسرية – دور تربوي مهم في نبذ التعصب والأنانية والحد من الجرائم والانحرافات، ويتضح ذلك في قوله "من أهم المؤشرات الدالة على تفاقم أزمة الثقة الاجتماعية عمومًا هي ارتفاع معدلات الجريمة والقضايا المدنية على حدٍ سواء. وكلاهما يعكس تراجعًا ويولد درجة أكبر من الشك لدى هؤلاء الذين يثقون عادةً بغيرهم ويكونون هم أنفسهم موضع ثقة".

٣- روبرت بوتنام *Robert Putnam*

من أهم الدراسات التي أجراها " بوتنام *Putnam* " هي التي اهتمت بالمقارنة بين شمال إيطاليا وجنوبها، وتوصل إلى أن ما يجعل الجنوب متفوقًا سياسيًا واقتصاديًا هو امتلاكه لشبكة كبيرة من التنظيمات المدنية التي ساهمت في تكوين مجموعة من القيم الايجابية، والتي أدت إلى تقليل تكلفة الإنتاج وساهمت في تشجيع المواطنين على المشاركة في شئون المجتمع.

وفي هذا الإطار وضح " بوتنام " أن المشاعر والأفكار يتم تجديدها من خلال التفاهم إلى جانب التعاون المتبادل بين الشخص والآخر. وهذا تدعمه عدة أدلة من الدراسات الاستقصائية الخاصة بالثقافة المدنية للمواطنين في العديد من البلدان، فقد تبين أن أعضاء الجمعيات السياسية يتميزون بالتطور السياسي والثقة الاجتماعية، والمشاركة السياسية والمدنية، كما أن المشاركة في المنظمات المدنية تغرس فيهم مهارات التعاون، فضلا عن الشعور بالمسئولية المشتركة من أجل السعي للصالح العام. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أعضاء في جماعة شاملة متنوعة الأهداف، تميل مواقفهم إلى الاعتدال نتيجة هذا التفاعل الجمعي(٥١).

واستمر " بوتنام " في التأكيد على هذه النقطة في دراسة أخرى عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الدراسة حاول معرفة السبب وراء انخفاض مؤشرات الديمقراطية في الولايات المتحدة والمتمثلة في التصويت في الانتخابات، والعضوية في التنظيمات المدنية، وتكوين التنظيمات المدنية. وأكد أن السبب وراء ذلك يعود إلى تراجع معدلات الثقة(٥٢). حيث نظر إلى أهمية الثقة من خلال ما تُحدثه من رغبة في الانخراط في الأنشطة (المجتمعية– السياسية– الاقتصادية) الرسمية منها والتطوعية، وفي نهاية المطاف، تؤدي إلى الارتياح والاعتقاد بكفاءة الأداء الحكومي. فقد يبدو لنا أنه من الصعب وضع الثقة إلا في مَن نعرف من الناس، ولكن فوائد الثقة لا تأتي إلا إذا وضعنا الثقة في من نعرف ومن لا نعرف "الغرباء"، والثقة في الغرباء تعني قبولهم لدينا في "مجتمع أخلاقي" رغم اختلافاتهم الأيديولوجية والدينية(٥٣).

وبذلك تتلخص رؤية "بوتنام" في أنه اهتم كثيرًا بتوضيح العلاقة بين الثقة والمشاركة السياسية، وبدا ذلك خلال إشارته إلى أن الثقة يمكن رصدها وقياسها عن طريق المشاركة السياسية بمختلف أشكالها كالتصويت في الانتخابات وعضوية الأحزاب، مؤكدًا أن ازدهار وتنامي المشاركة السياسية يتوقف على معدلات الثقة سواء ثقة المواطن في المواطن أو ثقته في حكامه وأنظمته، فإذا ارتفعت معدلات الثقة ازدهرت بالضرورة المشاركة، وإذا تراجعت معدلات الثقة تدهورت المشاركة وسادت حالة من الاغتراب السياسي. ومن الأبعاد التي اهتم بها "بوتنام" الثقة الحديثة الناشئة خلال العمل الجماعي ومنظمات المجتمع المدني، فالثقة المتبادلة عنده يمكن أن تنتقل ويمكن إقراضها، والشبكات الحديثة هي التي تسمح للثقة بالانتقال والانتشار– أنا أثق بك، لأنني أثق بها، وهي تؤكد لي أنها تثق بك – فالثقة من الموارد التي يزيد مخزونها بالاستخدام بدلاً من أن ينقص، فكلما أظهر شخص أو مؤسسة مزيدًا من الثقة لآخر، زادت بالضرورة الثقة بينهما.

٤- بيوتر سزتومبكا *Piotr Sztompka*

أولى "سزتومبكا *Sztompka* " اهتمامًا كبيرًا بالجانب الثقافي للثقة، حيث إن عملية بناء ثقافة الثقة تنشأ في محيط الثقافات والأبنية الاجتماعية، والنظم المعيارية والمؤسسات والمنظمات وسائر الكيانات المجتمعية، وثقافة الثقة لها عدة شروط مجتمعية تساعد على تشكيل ظهورها، وقد أوضحها "سزتومبكا " في عدة عناصر أساسية في نموذج تخطيطي أطلق عليه نموذج "التحول الاجتماعي" ، الذي صاغ من خلاله رؤيته عن ثقافة الثقة، وهو كما يلي:

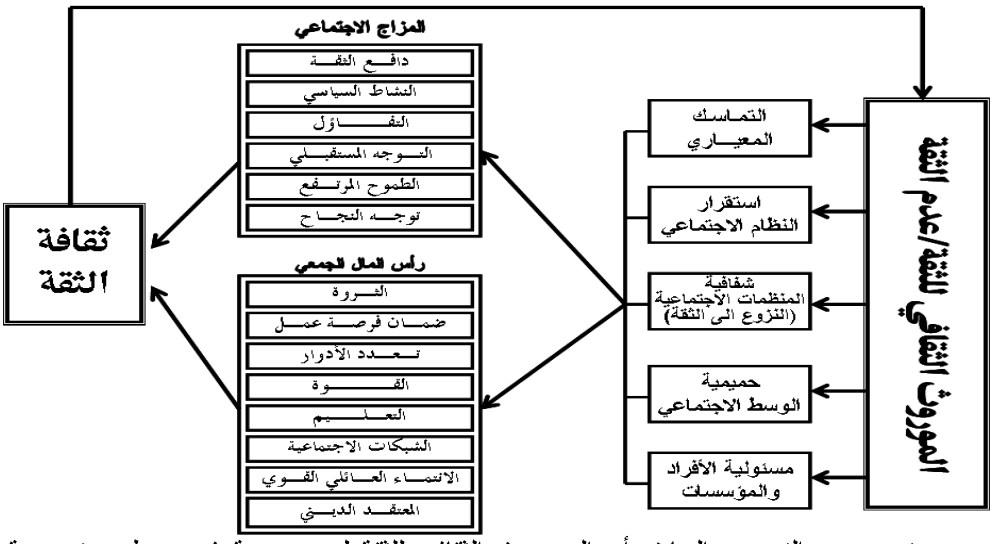

يتضح من التصميم السابق أن الموروث الثقافي للثقة له خمسة شروط مجتمعية أساسية، تشكل المزاج الاجتماعي ورصيد المجتمع من رأس المال الجمعي اللذان يصنعان بدورهما ثقافة الثقة التي تعود لتشكل الموروث الثقافي للثقة، ويمكن تحديد تلك العناصر الخمس فيما يلي:

الأول: **التماسك المعياري** Normative Coherence ، كمقابل للاختلال المعياري، وفقًا للقواعد الأخلاقية والقانونية والعرفية التي توفر إطارًا هيكليًا صلبًا للحياة الاجتماعية، التي تجعل الحياة أكثر أمنًا وتنظيمًا، فالمعيارية تشير إلى ما ينبغي على الناس أن يفعلوه، كذلك على ترتيب الحياة الاجتماعية وتثير احتمال تقارب التوقعات من الآخرين. وكنتيجة لمشاعر الأمن والتنظيم والصدق والإخلاص والمعاملة بالمثل تتحقق الالتزامات الاجتماعية وتنشأ الثقة المتبادلة.

الثاني: **استقرار النظام الاجتماعي** Stability Of Social Order ، كمقابل للتغيير الجذري، حيث تظل النظم مستقرة ومستمرة لفترة طويلة، إذا ما توافرت شبكات من الجماعات والجمعيات والمؤسسات والمنظمات متواصلة ومستمرة. حيث إنها توفر للحياة الاجتماعية مرجعية ثابتة تؤكد مشاعر الأمان والراحة والدعم.

الثالث: **الشفافية** Transparency (النزوع إلى الثقة) كمحور يتعلق بالسياق الكلي للمجتمع، ويتمثل هذا المحور في شفافية المنظمات الاجتماعية، ونقيضها السرية وعدم النزاهة، ويقصد بذلك إتاحة توفر المعلومات – ايجابية كانت أم سلبية – الكافية عن المؤسسات والمنظمات والأنظمة، سواء من حيث الأداء ومستوى الانجاز أو الفشل والإخفاق. هذه الشفافية تخلق شعورًا بالأمان والقدرة على التنبؤ(٥٤).

الرابع: **الحميمية أو الألفة** Familiarity ، في مقابل الشعور بالغرابة Strangeness، وذلك في الحيز الذي يباشر فيه الناس أعمالهم، ويتمثل هذا الحيز في عناصر مختلفة للحياة (الطبيعية، التكنولوجية، الحضارية) التي تحيط بالناس. والمنطق الكامن وراء مدى التأثير على الثقة هو حميمية الوسط الاجتماعي التي تمثل حالة الاستقرار التي تولد الثقة، ووفقًا لتعبير "جيدنز *Giddens* " : *"الألفة هي العنصر الرئيس لتأكيد الثقة"* (٥٥).

الخامس: **المساءلة** Accountability في مقابل التعسف وفقدان الإحساس بالمسئولية، والمساءلة يقصد بها مساءلة الأفراد والمؤسسات لأفعال الحكومة والنظام السياسي، ولتعزيز المساءلة لابد من الإشارة إلى خطوة أساسية وهي ترسيخ المؤسسات الديمقراطية، فهناك صلة وثيقة بين الديمقراطية والمساءلة، ففي حال توفر حكومات ديمقراطية تخضع للمساءلة، وتقسيم السلطات والرقابة المتبادلة وعمل توازن بين السلطة والمواطنين، يوفر ذلك قدرًا من الدستورية وسيادة القانون التي تلزم الجميع على قدم المساواة كمواطنين . فضلاً عن التشريع والتطبيق فيجب أن يكون هناك مجالاً للتطوع، ولابد من احترام مبادئ الدستور وخصوصًا أسس التنظيم الاجتماعي والسياسي، وكذلك عدالة تطبيق القوانين على جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم وانتماءاتهم، ومن ثم يصبح الشخص على ثقة في أن المعايير لها ضمانات تمنع تجاوزها، وأن كل من تسول له نفسه انتهاك تلك القواعد والمعايير ستقابله جزاءات صارمة فورية، ويصبح المواطن متفهمًا لحقوقه وواجباته بمعنى تطبيق القانون لا يسمح بالحصول على استثناءات(٥٦).

وبتحليل رؤية " سزتومبكا " نجد أنه نظر إلى الثقة باعتبارها عنصرًا يسيطر على المشكلات والأزمات، لأنها تدفع نحو مزيد من الإنتاج والاستقرار، فبدون عنصر الثقة يصعب – بل ويستحيل – التعاون بين الأفراد والمؤسسات في وسط اجتماعي يتسم بالحميمية، وكذا يستحيل السيطرة على الصراعات والأزمات، فالثقة لا تنشأ من فراغ بل لها مقومات تدعمها أهمها: **المحاسبة** وتعني أن الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة، لابد من خضوع أعمالهم للفحص والتقييم من قبل المسئولين من خلال المساءلة القانونية؛ أي مطابقة تصرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، ومحاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون. **المساءلة**: وتعني ضرورة تقديم المسئولين الذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسات التي يعملون بها بشكل تفصيلي، يوضح الإيجابيات والسلبيات. **الشفافية**: وضوح العمل وعلانيته داخل المؤسسة، وأيضًا وضوح الإجراءات والأهداف التي يجب أن تكون علنية وغير سرية، وينطبق ذلك على جميع أعمال المؤسسات الحكومية بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات غير الحكومية. ووفقًا لذلك تنشأ ثقافة الثقة في محيط هذه النظم المعيارية والمؤسسات، وتسود الأبنية الاجتماعية حالة من الثقة المتبادلة التي تشكل الموروث الثقافي للثقة الذي ينتقل عبر الأجيال.

٥- نيكلاس لومان *Niklas Luhmann*

قدم " لومان *Luhmann*" مناقشة مهمة لمفهوم الثقة منذ صدور كتابه الثقة والقوة عام ١٩٧٩م، وتؤكد أعماله على أن الثقة ضرورة لحاضر ومستقبل يتميز بالتعقيد واللايقين وهي خصائص تسم العيش في المجتمع المعاصر، وتظهر الثقة أيضًا بوصفها حقيقة أساسية للحياة الاجتماعية(٥٧). وقد دأب " لومان " على التمييز بين الثقة وبعض المفاهيم ذات الصلة بها، على سبيل المثال حين تناول مفهوم الألفة أو الحميمية Familiarity حيث إنه لابد من تجنب الخلط بين الألفة والثقة.

فالألفة هي حقيقة لا مفر منها للحياة، والثقة هي الحل لمشكلات معينة من المخاطرة والتغييرات التي قد تحدث في ملامح مألوفة في العالم والتي سوف يكون لها تأثير على إمكانية إرساء الثقة في العلاقات الإنسانية. ومن هنا لا يمكننا تجاهل شروط الألفة وحدودها عندما نشرع في استكشاف طبيعة الثقة(٥٨). وأساس الحاجة إلى الثقة عند "لومان

" يرجع إلى نوعين من التغيرات الهيكلية في المجتمع هما: **التعقيد** Complexity؛ ويقصد به تعقد الحياة الحديثة حيث إنه لا يمكن العيش بدون تشكيل توقعات فيما يخص الأحداث الجارية التي تنتج بصفة مستمرة نوعًا من التعقيد غير المسيطر عليه. **المخاطرة** Risk؛ وهي الحالة التي تتوقف على قدرتنا على التمييز بين الأخطار والمخاطر – سواءً كانت مخاطرة بعيدة أو قريبة "فورية" – وهذا التمييز يتشكل نتيجة للتنمية الاجتماعية والثقافية السائدة(٥٩).

ويفسح " لومان " اهتمامًا خاصًا بمفهوم "الثقة الشخصية Personal Trust" ويؤكد على أن الحرية المتزايدة للفاعل شرط مسبق لتحقق هذه الثقة، فالثقة الشخصية تستند على حرية الفعل، ولذلك تخلق الأفعال المتمتعة بالحرية إمكانات متزايدة للثقة. ولكن تحقق الثقة الشخصية لا يعد كافيًا لتفسير عمليات الثقة الأوسع، إذ أنها ليست معتمدة على الأشخاص ونشاطاتهم فقط، لكن هناك مؤسسات وأبنية وأنساق مجردة، تتجاوز الخصائص والميول الشخصية(٦٠).

وبتحليل رؤية " لومان " يتضح أن المجتمعات تتأسس على العلاقات بين الأفراد وقدرتهم على التواصل فيما بينهم، وتتشرب هذه العلاقات من الخبرات المتراكمة أو مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد، ذلك المخزون الذي يقلل من حدة النزاعات بين الأفراد، ويوجه نزعاتهم الفردية نحو المصلحة الجمعية أو العامة، كما يرتبط مخزون القيم والأعراف بقدرة الأفراد فيما بينهم على التواصل الاجتماعي المنظم، وخلق روابط اجتماعية جديدة وقوية تنهض على توقعات والتزامات متبادلة بين الجميع (شبكات الثقة الحديثة)، وتعبر هذه الروابط عن نفسها في بناء وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني المختلفة مما يضفي على المجتمع طابع التماسك والاستقرار وتكافؤ الفرص.

كما أنه وضع بنظرته هذه عدة دعائم للثقة أهمها أن الثقة تقتضي تقبل مستوى من الغموض والتعقيد خلال التعاملات الاجتماعية المختلفة، فهذا المستوى من التعقيد والغموض هو الذي يكسب الحياة الاجتماعية مذاقًا خاصًا يجعل الفرد يتقبل هذا المستوى من التعقيد والغموض دون الوصول إلى حالة الخوف والارتياب.

٦- إريك أسلانر *Eric M. Uslaner*

يعتبر "أسلانر *Uslaner*" من السياسيين المهتمين بقضية الثقة، واتضح ذلك من خلال كتاباته المتعددة عن الثقة ورأس المال الاجتماعي وقضايا الفساد السياسي، ولعل كتابه "**الأسس الأخلاقية للثقة**" من أهم ما كتبه عن الثقة، حيث أوضح فيه أن الأساس الأخلاقي للثقة هو الذي يربط أناسًا مختلفين غير متماثلين وليس أناسًا متماثلون في كل شيء(٦١).

وقد وصف " أسلانر " الثقة بأنها شبكة الأمان الاجتماعي في المجتمع، واهتم بالثقة والمشاركة المدنية واعتبرهما العناصر الرئيسة في المجتمع المدني "مجتمع الثقة". حيث تعطي الثقة والمشاركة المدنية المجتمع تعاونية وروح، وتمهد لنشوء حكومة أفضل ومزيد من الازدهار(٦٢). كما أكد "أسلانر" على أن العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد (تكافؤ الفرص) تؤديان دورًا رئيسًا في تأسيس الاعتقاد بأن الناس يتقاسمون مصيرًا مشتركاً، فعندما يتم توزيع المزيد من الموارد على قدم المساواة، يميل الناس إلى الشعور بوجود مصلحة مشتركة مع الآخرين. وعلى العكس؛ إذا كان هناك انحراف قوي في توزيع الموارد وبالتالي في الثروة، يشعر الناس بأن لديهم القليل من القواسم المشتركة مع الآخرين. وتصير المجتمعات غير متكافئة للغاية، وسوف يعزز ذلك من التصورات السلبية للجماعات الأخرى، مما يجعل من الصعب إقامة المزيد من الثقة(٦٣). وقد ميز " أسلانر " بين نوعين من الثقة هما الثقة الإستراتيجية والثقة الأخلاقية، ويمكن عرضهما فيما يلي :

١- الثقة الإستراتيجية Strategic Trust : تعني كل شيء يبسط المعاملات، ويجعل هناك سلاسة في الحصول على معلومات إضافية – سواءً كانت سلبية أو إيجابية – ولكن يجب على الأعضاء أن تكون مشاعرهم ايجابية وأهدافهم تسير في طريق إيجابي، كما يجب تنحية السلبيات جانبًا.

والثقة الإستراتيجية تعكس توقعاتنا حول الكيفية التي سوف يتصرف بها الناس فيجب أن يثق الناس في بعضهم البعض، فهي تستند إلى التجارب السابقة ومبدأ المعاملة بالمثل وعدم التعامل بحسن النية في كل الأحوال، بل جعل الثقة إحدى أساليب تسيير الأعمال وتسهيل المعاملات. فالقاعدة الأساسية هنا هي أن نتعامل مع الآخرين كما يتعاملون معنا، وليس معنى ذلك أن نتصرف كما يتصرف الآخرون فمثلاً " لا نسرق أشخاصًا يسرقوننا ".

ومن خلال الثقة الإستراتيجية تتسع دائرة الثقة فقط بين أشخاص يعرفون بعضهم بعضًا، ذلك هو تخصيص الثقة الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارب السابقة (القوالب النمطية) والواثقون الإستراتيجيون يعتقدون أن المعرفة التي تأسست في حسم مستوى الثقة نابعة منهم وليس من الغرباء. وتخصيص الثقة يفترض أن الناس أنفسهم مختلفين وبالتالي ليس الكل جزءًا من مجتمعهم الأخلاقي، وعندئذ تتكون القيم التي تعتبر معادية للمواطنة.

٢- الثقة الأخلاقية Moralistic Trust : تستند إلى الرأي القائل بأن *"العالم هو خير مكان للناس الطيبين"* وأن الأمور سوف تكون على ما يرام. فهذا الشكل من أشكال الثقة يضع علاجًا لأزمة الثقة بين الأفراد من خلال تنمية النظرة التفاؤلية التي ترسي جملة من الأخلاقيات تملي على الناس أنهم جديرون بالثقة، ومعاملة الآخرين بهذه الجدارة بالثقة.

فالواثقون الأخلاقيون هم أكثر ثقة في الآخرين، وهم الذين يشعرون بالرضا عن أنفسهم فيفسرون بعض الظروف الغامضة تجاه الآخرين بشكل ايجابي " حسن الظن ". ولكن من أين تأتي الثقة الأخلاقية..؟ في الغالب تنبع الثقة الأخلاقية من العديد من المؤسسات أهمها على الإطلاق؛ الآباء والأمهات باعتبارهما المعلمين الأوائل، حيث يتربى الطفل على احترام السلطة الأبوية وإتباع توجيهات الأبوين كوسيلة للتعبير عن حبهم، فالأطفال الذين تكون لديهم نظرة إيجابية لأنفسهم يكون أبويهم في الغالب لديهم شعور قوي بالثقة في النفس، فالنظرة الايجابية للنفس تعد واحدة من أقوى المؤشرات على الثقة الشخصية، فنحن نطور استعدادًا للثقة/عدم الثقة منذ وقت مبكر من الحياة(٦٤).

يتضح مما سبق أن " أسلانر " قد أولى اهتمامًا بمجتمع الثقة الذي يقوم على ركيزتين؛ الأولى الثقة باعتبارها صمام أمان العلاقات داخل المجتمع، الثانية هي المشاركة المدنية، فكلاهما يقوى المجتمع ويجعله أكثر تماسكًا، ولما كانت الثقة تعبر عن الاطمئنان للآخرين فإن ذلك يشجع على المشاركة الفاعلة، التي تساعد بدورها في أن يطمئن الشاب للآخرين وكفاءتهم وإخلاصهم وجعل المصلحة العامة هي الهدف المنشود دائمًا.

وفي تقسيمه لشبكات الثقة تبين أنه قسمهما تقسيمًا نوعيًا إلى نمطين كلاهما له طابعه وأيديولوجيته في العلاقات مع الآخرين، فالنوع الأول تقليدي يعتمد طابع إستراتيجية المعاملة بالمثل والتجارب السابقة بمعنى جدارة الثقة لمن أبداها من قبل وبادر بها سلفًا، أما النوع الآخر فيتمثل في الشكل الحديث للثقة الذي يفترض حسن النية دائمًا تجاه الآخرين، ويتميز هذا الشكل من الثقة بالانفتاح على الجميع مهما كانت الاختلافات الثقافية.

(جـ) الثقة في نظرية شبكة العلاقات:

تتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في أن التفاعل يساعد على بناء المجتمعات، ويشعر كل فرد بالالتزام تجاه الآخر، وبالتالي يدعم الإحساس بالانتماء ويحد من

الاغتراب، ويؤدي إلى زيادة مستويات الثقة التي يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للأفراد، ومن ثم تصبح الثقة بين الأفراد ثقة بين الأغراب وثقة في النسيج الكلي للمؤسسات الاجتماعية وبالتالي تصبح الثقة هي القيمة المشتركة داخل المجتمع، التي بدونها تحدق المشكلات وتتفاقم الأزمات(٦٥).

من هنا تنهض نظرية شبكة العلاقات على عدة فرضيات أساسية هي:

- تطور شبكات العلاقات الاجتماعية نفسها بنفسها وتؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة من شبكات العلاقات المنظمة غير العشوائية.
- يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة إلى التعاون والتنافس من أجل الحصول على تلك الموارد، مما يضفي على نظرية شبكة العلاقات طابعًا ديناميكيًا، يعني أن بناء النسق يتغير مع نغير أنماط التآزر والصراع.
- إن وجود هذه المجموعات من الشبكات يعني إمكانية وجود علاقة بين المجموعات وبين الأفراد(٦٦).

وبذلك فإن نظرية شبكة العلاقات يمكن رصد أهميتها في الاستفادة منها في الوقوف على طبيعة العلاقات بين المواطنين مع قرنائهم ومع الشبكات الأخرى المتمثلة في الشبكات التقليدية والشبكات الحديثة، كما يمكن فرضيات النظرية تساعد في تحديد مدى قوة هذه الشبكات وانعكاسها على السلوك والنشاط السياسي للمواطنين.

(د) الثقة في نظرية التبادل الاجتماعي:

يمثل النظام الاجتماعي لدى نظرية التبادل نتاجًا غير مقصود للتبادل بين أعضاء المجتمع، وترجع الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي إلى آراء بعض الفلاسفة الذين اهتموا بعملية التبادل والأخذ والعطاء أمثال " أرسطو " و " آدم سميث " وغيرهم(٦٧).

وتقوم نظرية التبادل الاجتماعي على عدة فرضيات أهمها:

- تؤدي عملية التفاعل الاجتماعي إلى تحقيق النفع للداخلين فيها وتنظم التفاعل بينهم.
- يتفاعل الأفراد مع غيرهم نظرًا لأنهم يحصلون على بعض المكافآت الاجتماعية والمزايا كنتاج لهذا التفاعل(٦٨).
- تعتبر عملية التبادل محصلة دوافع بين الناس لتحقيق حاجاتهم، ويقوم هذا التبادل على التفاعل الإرادي أو الطوعي المدفوع بالفوائد والعوائد المتوقعة نتيجة هذا التفاعل مع الآخرين(٦٩).
- تهتم نظرية التبادل بالتفاعل بين أناس مشاركين في تبادل المكسب والخسارة، فالتفاعل يستمر عندما يكون هناك تبادل المكاسب ويتوقف عندما يؤدي إلى خسارة أحد طرفي التفاعل أو كليهما(٧٠).

وبالتالي إن نظرية التفاعل الاجتماعي تستند إلى أن الحياة الاجتماعية هي عملية أخذ وعطاء وتبادل بين طرفين أو أكثر، يعتبر العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة من الواجبات الملقاة على عاتقه، أما الأخذ فهو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات، فكلما كانت هناك موازنة بين الأخذ والعطاء (الحقوق والواجبات) كلما تعمقت العلاقات وازدهرت واستمرت(٧١).

من هنا يمكن رصد أهمية التبادل الاجتماعي من خلال فرضيات هذه النظرية في الكشف عن علاقات التبادل الاجتماعي لدى المواطنين من خلال تفاعلهم مع الجماعات والمؤسسات السياسية المحيطة بهم، وكيف تسهم هذه التفاعلات في تشكيل مستوى الثقة بين الطرفين، من حيث موازنة المواطن بين الحقوق والواجبات، أي بين مدخلات العملية السياسية (الواجبات) ومخرجاتها (الحقوق) التي يجب أن تكون متناغمة مع المدخلات ومصحوبة بشيء من الحرية في الممارسات السياسية.

خاتمة

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على سوسيولوجيا الثقة من خلال تأصيل المفهوم وبعض الإسهامات النظرية التي يمكن التوصل من خلالها إلى عدة استخلاصات تسهم في فهم قضية الثقة ووضعها في إطار يمكن الإفادة منه إمبريقيًا ومنهجيًا، وذلك فيما يلي :

عكف الباحث – في ضوء ما تقدم – على تحديد مفهوم الثقة وكيفية استثمارها، سواءً على المستوى الشخصي الذي يمثل الخطوة الأولى لانعقاد التواصل مع الآخرين، مرورًا بالمستوى الاجتماعي الأوسع نطاقا.

فهناك شكلين أساسيين لعلاقات الثقة في أي مجتمع؛ هما الثقة التقليدية والثقة الحديثة، ثقة **تقليدية** منبعها المجتمع التقليدي القائم على الثقة فيمن نعرف فقط كـ (الأسرة – الأقارب – الأصدقاء– الجيران) وتقوم في نفس الوقت على الحذر في معاملة الغرباء المختلفين أو معاملتهم بإستراتيجية المعاملة بالمثل – وفقًا لـ "أسلانر" – بعد تجربة مسبقة، لكن الثقة التقليدية لا تعني بالضرورة وجود طابع استبعادي بقدر ما تعني التحفظ مع الآخرين المختلفين لحين التأكد من إخلاصهم وحسن نواياهم. ثقة **حديثة** تعمل على كسر الحواجز بين الأشخاص المختلفين داخل إطار قانوني غير حكومي يفتح المجال أمام الجميع للتعامل وفقًا لمبادئ تنهض أساسًا على الثقة المتبادلة، بين أناس مختلفين ثقافيًا عرقيًا ودينيًا، كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية، وهي توجب الثقة فيمن نتعامل معهم في هذا المجال، ولكن يجب الحذر عند اختيارنا مَن نثق بهم، أي ننتقي من الناس بحذر، هذا ما يحقق للمجتمع التماسك الذي ترسخه علاقات الثقة التقليدية من ناحية، والانفتاح بين مختلف الجماعات الذي ترسخه علاقات الثقة الحديثة من ناحية أخرى وهو ما تحتاج إليه المجتمعات الحديثة نتيجة سرعة إيقاع الحياة.

كما تمثل الثقة إحدى الركائز التي تجمع بين الناس في كافة التعاملات التي تحدث بينهم، إلا إنه مع تطور المجتمع وتعقده وكثرة مخاطره أصبحت الثقة في حالة متردية، لأن غالبية العلاقات التي تجمع بين الناس أصبحت علاقات مصالح مادية بحته – ذلك ما دعا "أولريش بيك *Ulrich Beck*" أن يطلق على المجتمع الحديث مجتمع المخاطرة الذي ارتبط بعملية التحديث في اتخاذ القرار وعدم الأمان وفقدان الثقة، وتعلقت دلالة المخاطرة بأخطار مستقبلية أصبحت موضوعات الحاضر(٧٢)– لذا أضحت الثقة عاملاً حيويًا لاستمرارية هذا المجتمع واستقامة العلاقات داخله، فالعلاقات الحميمة داخل المجتمع والاستقرار النسبي له يجعل هناك اطمئنان تجاه سلوك الآخرين وإخلاصهم، ما يعكس توقعاتًا والتزاماتًا متبادلة بينهم وذلك يضفي على المجتمع طابع التماسك والاستقرار وتكافؤ الفرص، فإذا ضعفت/فُقدت الثقة عاش المجتمع بلا أمان، وخسر مقومات التواصل.

وتشير الإسهامات النظرية السابقة في مجملها إلى أهمية تكوين الجماعات المتميزة عن الأسرة، دون تدخل حكومي سافر يفقد هذه الجماعات مدنيتها، كما أن المجتمعات تقسم حسب أشكال الثقة السائدة، فعندما تنعدم الثقة بين الأفراد وقرنائهم الأفراد (النطاقات الصغيرة للثقة)، وبين الأفراد ومؤسسات الدولة فتلك هي المجتمعات منعدمة الثقة. أما عندما تسود العصبية القبلية وتتحكم العائلة في كافة العلاقات الفردية والجماعية ويتوقف مستوى الثقة وشكلها على حسب رؤية العائلة أو القبيلة (الشبكات التقليدية للثقة) فهذه هي المجتمعات الأبوية "العائلية"، ويسود هذا الشكل في غالبية قطاعات صعيد مصر وما يتصف به من طابع قبلي عائلي. أما عندما يتواصل الأفراد ويسعون إلى ذلك وتنتشر

المؤسسات التطوعية التي تتجاوز حدود العائلة والأسرة، تنشأ الثقة وتتشكل في أوسع نطاقاتها (الشبكات الحديثة للثقة) وتلك هي سمات المجتمعات ذات الثقة العالية، ذلك ما دعا أحد الباحثين القول بأن الثقة الاجتماعية يمكن رصدها من خلال العلاقات المشتركة بين الجماعات وجهًا لوجه أي العلاقات المباشرة، كما يمكن أن ترصد من خلال العلاقات التي تربط الأفراد بشكل غير مباشر من خلال عضويتهم في جماعة عامة، ولذلك يمكن التنبؤ بأرصدة الثقة الاجتماعية من خلال مجموعة من الموارد الكامنة في الأبنية الاجتماعية، والتي تشتمل على مجموعة من شبكات الانتماء والهوية(٧٣).

كما ترتبط الثقة السياسية بطبيعة الثقافة السياسية ومستوى الثقة في مؤسسات الدولة، وتؤدي الدور المحفز في بناء شرعية النظام والدولة، والوظيفة الرئيسة للثقة السياسية هي تقريب وتجسير الفجوة الواقعة بين الحاكم والمحكوم، وتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع. إلا أن مجتمعنا يعيش حالة من الارتباك الثقافي مرده إلى تردي مستويات الثقة التي تبثها الثقافة العامة للمجتمع وما يؤصله كل نظام عن النظام السابق له حيث يتنكر الجديد لنزاهة ومهنية القديم (السابق) وأتباعه، لدرجة صار البعض يتوقعون الغدر دائمًا من الطرف الآخر، كنتيجة طبيعية لأخلاقيات الفرد ذاته وبيئته وتنشئته وقيمه التي تربى عليها، وفي النهاية شخصيته التي يظهر بها ويتعامل من خلالها مع الآخرين، فمثلاً انعدام الثقة صار السمة الغالبة للثقافة السياسية السائدة حاليًا بين معظم الأطراف، فالانطباع السائد هو أن كل ما نراه علي مسرح الأحداث إنما هو مظاهر خادعة تخفي الحقيقة الخفية من ورائها.

Abstract

Problematic of Trust Concept and Sociological Contributions in it's Study by Ehab Ahmed Mohammed Ismail

This research is trying to shed light on the problematic concept of trust and sociological contributions to study by rooting the concept and some theoretical contributions that can be reached through it to several conclusions that contribute to the understanding issue of the trust and put it in a framework that can benefit from empirical and systematic, and so are as follows:

Researcher worked - in the light of the above - to define the concept of trust and how to invest, both on a personal level, which represents the first step to communicate with others, through the broader social level.

There are two basic forms of trust relationships in any society; traditional ,modern trust. as for the traditional trust it's resource is the traditional society to trust for those who only we know as (family - relatives – staff – Friends - neighbors) and plays at the same time on caution during the treatment of different strangers or treatment strategy " Treatment Similarly ".As for the modern trust working to break down barriers between different people within the legal framework of a non-governmental opens the way for everyone to be treated in accordance with the principles of mainly rising on mutual trust, between the different people culturally ethnically and religiously, such as political parties, NGOs and human rights organizations.

Also it represents the trust one of the pillars that bring people together in all the transactions that occur between them, however, with the evolution of society and complexity and the large number of risks trust became in a poor state, because the majority of the relations between people became purely material interests relationships, therefore trust became vital to the continuity of this society and straightening the relations within it.

Previous theoretical contributions suggests in its entirety to the importance of composing distinct groups from family, without government intervention that loosens these groups it's civilized nature , and the communities divided by forms of trust prevailing, when lacking trust between individuals and their peers individuals (small trust ranges), and between individuals and state institutions those is non-existent trust societies. But when tribalism prevails and controls the family in all individual and collective relations and the level of trust and form stops by the family or tribe vision (traditional networks of trust) this is the patriarchal or "family" societies, and this form reigns in most sectors of Upper Egypt and is characterized by its tribal character of a family. But when individuals communicate and seek to spread it and volunteer organizations that go beyond the limits of the family and the tribe, trust arises and are formed in the broadest ranges (modern networks of trust) and those are the high-trust societies attributes.

Political trust is connected to the nature of political culture and the level of trust in state institutions, and lead to the catalytic role in building the legitimacy of the regime and the state, and the main function of political trust rounding and bridging the gap between the ruler and the ruled, and the consolidation of the relationship between state and society.

الهوامش:

(1) Robert D. Putnam: ***"Making Democracy Work - Civic Traditions in Modem Italy"***. New Jersey, Princeton University Press, 1993, p90.

(٢) أحمد زايد وآخرون: **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى** . القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص٢٠-٢١.

(٤) شيماء إبراهيم مرعي : **استخدام الانترنت ورأس المال الاجتماعي**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص ص٨٦-٨٧.

(5) Viva Ona Bartkus & James H. Davis: "Social Capital Reaching out, Reaching in". Massachusetts, Edward Elgar Publishing, Inc., 2009, p287.

(6)David Robertson: "The Routledge Dictionary of Politics". 3rd ed., London, Routledge, 2004, p487.

(٧) جون إلستر: **تفسير السلوك الاجتماعي – نحو مزيد من الانطلاق والتحديات أمام العلوم الاجتماعية**. ترجمة/معتز سيد عبد الله ، القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢، ص ص٥٤١-٥٤٢.

(8) Larue T. Hosmer: "Trust: The Connecting Link Between Organizational Theory and Philosophical". Michigan, Academy of Management Review, Vol.20(2), 1995, p379.

(9)John Lindsay: "Respect and Trust in Management a Necessity". Canada, Canadian Institute of Management, Vol. 21(1), Spring 1996, p26.

(١٠) فرانسيس فوكوياما: **الثقة – الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار** . دراسات مترجمة (٦)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٨، ص٤٢.

(11) Karen S. Cook: "Trust". In Ritzer, George (ed.): "The Blackwell Encyclopedia of Sociology". USA, Blackwell Publishing Ltd., 2007, p5089.

(12)Timothy C. Earle & George Cvetkovich: "Social Trust -Toward a Cosmopolitan Society". 1st ed., Westport, Praeger Publishers, 1995, p21.

(13) P.H Collin: "Dictionary of Politics and Government". 3rd ed., London, Bloomsbury Publishing Plc., 2004, p248 .

(14) Robert D. Putnam: "Making Democracy Work - Civic Traditions in Modern Italy". New Jersey: Princeton University Press, 1993, pp169-170.

(15) Ibid., p170.

(16)Margaret Levi & Laura Stoker: "Political Trust and Trustworthiness". Annual Review of Political Science, Vol. 3(1), Jun. 2000, p476.

(17)David Sunderland: "Social Capital, Trust and the Industrial Revolution, 1780–1880". London, Routledge, 2007, p10.

(١٨) سامح فوزي : **المواطن والعصبية – قراءة في أزمة الدولة والمجتمع**. مجلة التسامح، العدد(٢٩)، عمان: مؤسسة عمان للصحافة والنشر، شتاء ٢٠١٠، ص ص٢٠٧-٢٠٩.

(19) Keith Hart: "Kinship, Contract, and Trust - The Economic Organization of Migrants in an African City Slum". In : Gambetta, Diego (ed) :"Trust : Making and Breaking Cooperative Relations". Oxford, Basil Blackwell Ltd , 1988, p190.

(20) Julia Hauberer: "Social Capital Theory - Towards a Methodological Foundation". Heidelberg, VS Verlag fur Sozialwissenschaften, 2011, p57.

(21)David Sunderland: Op, Cit., p86.

(٢٢) سامح فوزي : مرجع سابق. ص٢٠٨.

(23) C. Grootaert & T. Van Bastelaer: "The Role of Social Capital in Development - An Empirical Assessment". New York, Cambridge University Press, 2002, pp237-238.

(24)David Sunderland: Op, Cit., p50.

(25)Julia Hauberer: Op, Cit., p57.

(26)C. Grootaert & T. Van Bastelaer: Op Cit., p12.

(27)Lianjiang Li: "Political Trust in Rural China". Modern China, Vol.30(2), Apr. 2004, p230.

(٢٨) صدفة محمود : **العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة**. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، ٢٠٠٩، ص٤.

(29)Niklas Luhmann: "Familiarity, Confidence, Trust : Problems and Alternatives". In: Diego Gambetta (ed.):"Trust: Making and Breaking Cooperative Relations". Oxford, Basil Blackwell Ltd , 1988, p14.

(٣٠) أحمد زايد : **سيكولوجية التفاوض بين الجماعات**. عالم المعرفة، العدد(٣٢٦)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦، ص ص١٤٨-١٤٩.

(31) Wendy M. Rahn & Thomas J. Rudolph: "A Tale of Political Trust in American Cities". Public Opinion Quarterly, Vol.69(4), Oxford University Press, 2005, pp530-531.

(٣٢) عبد الغفار رشاد القصبي: **التطور السياسي والتحول الديمقراطي - الحراك السياسي وإدارة الصراع**. الكتاب الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤٢.

(33) Andrea B. Rugh: ***"Family In Contemporary Egypt".*** Cairo, The American University In Cairo Press, 1988, pp1-2.

([34]) Alejandro Portes: ***Social Capital - Its Origins and Applications in Modern Sociology***. New York, Annual Review of Sociology, Vol. 24, 1998, p2. (Online) www.amazon.com

([٣٥]) أحمد زايد: **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**. القاهرة: مكتبة النصر، ٢٠٠٧، ص ص٨٧–٨٨.

([٣٦]) أنتوني جيدنز: **الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الحديثة (تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر)**. ترجمة/ فاضل حكتر، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧، ص ص١٣٨–١٣٩.

(٣٧) محمد عبد البديع : **الثقة والارتياب – صورة رأس المال الاجتماعي في شريحة طبقية**. في أحمد زايد وآخرون: **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى** . القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٢٨–٢٩.

(٣٨) فيليب كابان وجان ف. دوريته : **علم الاجتماع - من النظريات الكبرى إلى الشئون اليومية**. ترجمة/ إياس حسن، دمشق : دار الفرقد للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص٧٢.

(39) Morten Frederiksen: "The Relational Structure of Trust". Paper Presenter Ved Dansk Sociologkongres, 20.-21. Jan., 2011, pp1-2.(Online)www.sociologkongres-aau.dk

(٤٠) سامح فوزي : **القوة الخفية – رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري**. القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢، ص٥٦.

(41) Lisa A. Neilson: "Social Capital and Political Consumerism - A Multilevel Analysis". Presented in Partial Fulfillment of the Requirement for the degree Master of Arts in the Graduate School of the Ohio State University, 2006, p9.

(٤٢) محمد عبد البديع : **مرجع سابق**. ص٢٩.

(43) Paul Ward & Samantha Mayer: "Trust, Social Quality and Wellbeing: A Sociological Exegesis". Development And Society, Vol.38, No.2. (Seoul: Institute for Social Development and Policy Research) Seoul National University Press. Dec. 2009, p347..

(44) Anthony Giddens: "The Consequences of Modernity". Cambridge, Polity Press, 1996, pp33-34.

(45) Ibid, pp35-36.

(٤٦) فرانسيس فوكوياما: **مرجع سابق**. ص ص٤٢–٤٤.

(47) Francis Fukuyama: "Social Capital and the Global Economy - A Redrawn Map of the World". USA: Council on Foreign Relations, Foreign Affairs, Vol. 74(5), Sep., Oct., 1995, p95.

(48) فرانسيس فوكوياما: مرجع سابق. ص١٩٢.

(49)Francis Fukuyama: Op., Cit., pp91-92.

(50) فرانسيس فوكوياما: مرجع سابق. ص٣٧٢.

(51) Robert D. Putnam: Op., Cit., p90.

(52) Robert D. Putnam: "Bowling Alone - The Collapse and Revival of American Community". New York, Simon & Schuster Inc., 2000, p48. (Online)www. amazon.com.

(53) Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". 1st.ed, UK, Cambridge University Press, 2002, pp1-2.

(54)Piotr Sztompka: "Trust - A Sociological Theory". New York,Cambridge University Press, 2003, pp122-123 .

(55) Ibid, p125.

(56) Ibid, p136.

([٥٧]) محمد عبد البديع : **مرجع سابق**. ص٢٦.

(58)Niklas Luhmann: Op., Cit., p96.
(59) Ibid, pp98-99.
(٦٠) محمد عبد البديع : **مرجع سابق**. ص٢٧.
(61) Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". Op, Cit., p2.
(62)Eric M. Uslaner: "Trust and Civic Engagement in East and West". In G. Badescu & Eric M. Uslaner (eds.): "Social Capital and the Transition to Democracy". 1st.ed, London, Routledge, 2003, pp81-82.
(63) Ibid, p85.
(64)Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". Op, Cit., pp22-27.
(٦٥) مصطفى خلف عبدالجواد: **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص٣٤٩-٣٥٠.
(٦٦) جبرالله عباس حسن: **رأس المال الاجتماعي للنوبيين ودوره في خدمة قضاياهم المحلية والقومية – دراسة أنثروبولوجية على بعض القرى النوبية بمحافظة أسوان**. دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص٩١.
(٦٧) جون سكوت وجوردون مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**. ترجمة/ محمد الجوهري وآخرون، المجلد الثالث، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص٣٢٣.
(٦٨) جوناثان تيرنر: **بناء نظرية علم الاجتماع**. ترجمة/ محمد سعيد فرح، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠، ص ص٢٨٤-٢٨٥.
(٦٩) إرفينج زايتلين: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**. ترجمة/ محمود عودة وإبراهيم عثمان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧، ص١٤٨.
(٧٠) مصطفى خلف عبد الجواد: **مرجع سابق**. ص٢٨٦.
(٧١) إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المستدامة**. القاهرة: دار الأوائل ٢٠٠٥، ص١٨٧.
(٧٢) لمزيد من التفاصيل؛
- أولريش بيك: **مجتمع المخاطر العالمي – بحثًا عن الأمان المفقود**. ترجمة/ عُلا عادل وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣، ص ص٢٧-٣٥.
- أولريش بيك: **مجتمع المخاطرة**. ترجمة/ جورج كتورة وإلهام الشعراني، بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٩، ص ص٣٥-٥٥.

(73) Ryan Light: "Like Strangers We Trust – Social Trust, Identity, and Latent Affiliation Networks". Paper Presented at the Annual Meeting of the American Sociological Association, TBA, New York, Aug. 2007.(Online) www.allacademic.com/meta/p184397_ index.htm.